

ليندا طبر وعلاء العزة*

المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية**

تقدم هذه الدراسة قراءة نقدية للتجارب المختلفة للمقاومة الشعبية محللة افتقارها إلى الرؤية السياسية الشاملة التي تضع الفعل الذي يقوم به الناشطون في إطار مقاومة المشروع الكولونيالي الإسرائيلي، كما تحلل آليات المقاطعة وأثر "الربيع العربي" في الحراك الشبابي في فلسطين.

عشوائياً^١، إلا إن الواقع الممارس على الأرض كان سيطرة الجانب العسكري والعمليات الاستشهادية على المشهد الفلسطيني، بحيث أصبحت رؤية آفاق أخرى للمقاومة، وتحديداً المقاومة الشعبية غير المسلحة، شبه معدومة. وبعيد الاجتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في سنة ٢٠٠٢، باشرت إسرائيل عملية بناء الجدار في الأراضي المحتلة في مسار كان في أغلبية الأوقات محاذياً وضاماً لأراضي القرى الفلسطينية ابتداءً من منطقتي جنين وقلقيلية. وكان هذان الحدثان (الاجتياحات والبدء ببناء الجدار) عنصرين

خلال فترة الانتفاضة الثانية ظهرت وجهات نظر متعددة عن أنماط المقاومة التي يجب تبنيها، كان بعضها يدعو إلى التزام المقاومة الشعبية غير المسلحة وسيلة وحيدة، كحزب الشعب والمبادرة الوطنية فيما بعد، وبعضها الآخر سيطر عليه خطاب المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية وممارستها، وتحديداً الأجنحة المسلحة عند كل الفصائل، وكان بعضها الأخير يرى ضرورة الجمع بين التوجهين، بحيث تكون العمليات الاستشهادية والعمل المسلح وسائل استراتيجية تُستخدم انتقائياً لا

* ليندا طبر: أكاديمية فلسطينية، وزميلة في مؤسسة الدراسات النسوية والجندرية في جامعة تورنتو، وزميلة في مركز الدراسات التنموية في جامعة بيرزيت • علاء العزة: أكاديمي فلسطيني، وأستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية في جامعة بيرزيت.

** هذه الدراسة جزء من كتاب للمؤلفين ليندا طبر وعلاء العزة، عنوانه: "المقاومة الشعبية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية"، وهو سيصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

إلى أن تشكيل اللجان الشعبية التي أُسند إليها تنظيم الاحتجاجات وتأييدها، اعتمد على بقايا البنى الحزبية (الناشطون ممن لهم تاريخ تنظيمي مع القوى الفلسطينية)، وعلى مؤسسات المجتمع المحلي، كالمجالس القروية والنادي والشخصيات الاجتماعية المرموقة. ويُعتبر ذلك بداية إعادة الروح إلى مفاهيم المشاركة الجماعية والجمهيرية في ممارسة المقاومة.^٥

جعل إدراك ثقل المسؤولية الناشطين يحاولون في بدايات العمل على تشكيل اللجان المحلية، إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بتشكيل اللجان وآليات العمل، إذ بدأ التحشيد الجماعي ضمن صيرورة أكثر ديمقراطية، أي مشاركة جماعية لاتراتبية، من خلال إشراك الأهالي الراغبين في اجتماعات عامة من أجل اتخاذ قرارات بشأن آليات المقاومة وأنماطها وسبل إنجاحها واستمراريتها.^٦ من المثير أن عملية تشكيل اللجان المحلية التي أصبحت تُعرف باسم "لجان المقاومة الشعبية"، بدأت منذ الأيام الأولى التي بوشرت فيها مصادرة الأراضي، وهذا دلالة كافية على أن الاستعداد للعمل الشعبي كان متوفراً في كثير من المناطق على الرغم من تهميشها الكبير في بدايات الانتفاضة الثانية وتركيز العمل في المدن.^٧ في أواخر سنة ٢٠٠٤، ومطلع سنة ٢٠٠٥، كان هناك انتشار لأشكال التنظيم المحلي في أغلبية، إن لم يكن في كل القرى التي صودرت أرضها لمصلحة جدار الفصل، وزادت عمليات التصدي والمواجهات الأسبوعية فيها. لكن في كثير من القرى توقفت أشكال الاحتجاج الشعبي بمجرد الانتهاء من أعمال البناء في المناطق

مهمين في استحداث تحولات في الرؤية السياسية والممارساتية لحالة المقاومة بعدهما. فقد انتشر بين النخب السياسية القريبة من السلطة الانطباع أن المقاومة المسلحة والانتفاضة أوصلتا الفلسطينيين إلى هزيمة، وبالتالي لا بد من إنهاء حالة النضال المسلح، وأنه لا بديل من العودة إلى المفاوضات.^٨ وفي المقابل، ظهرت محاولات محلية الطابع لمواجهة عملية بناء الجدار، فقد بدأت مجموعات محلية من الناشطين والمؤسسات غير الحكومية بالتفكير في آليات هذه المواجهة.^٩ وشكلت في البداية مجموعات سُميت لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان، لكن كثافة العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة كانت أكثر التحديات صعوبة عند البحث عن آليات مقاومة جديدة، وتحديدًا ضد الجدار. وخلال العام الذي تلا ذلك، ظهرت محاولات للعودة إلى تكتيكات التظاهرات والمسيرات، إلا إنها بقيت صغيرة إذا ما قورنت ببداية الانتفاضة الثانية التي شهدت في بدايتها مشاركة واسعة في العملية الاحتجاجية، من مسيرات وتظاهرات. في المقابل، كان بعض القرى، وتحديدًا القرى المحيطة بالقدس، قد بدأ عملية التحشيد الجماعي والتظاهرات الأسبوعية والاعتصامات في الأراضي المهدة بالمصادرة، كما حدث في بدرس وبيرنبالا وبيت حنينا البلد وبيت دقو، وفي بعض المدن، مثل بيت لحم وقلقيلية. بعد أقل من عام (أو أكثر قليلاً)، أصبحت التظاهرات الاحتجاجية طقساً أسبوعياً في كثير من القرى التي تتعرض أراضيها للمصادرة، ولاقى هذا النمط من الاحتجاج تغطية لا يستهان بها في كل من الإعلام المحلي والعالمية.^٤ ويشير كثير من الناشطين

لتجربة العمل العسكري،^{١٠} حتى صار هناك قراءات جيولوجية للتجربة النضالية الفلسطينية من خلال منظور اللاعنف، بحيث أُعيد تأويل التاريخ الوطني بطريقة خطية وتبسيطية من هذه الزاوية.^{١١} وعلى عكس هذا النمط من الجدالات في هذا النص، سنحاول بأسلوب نقدي تجاوز القراءات التبسيطية، الممجة منها والناقدة، والاستفادة من النموذج النظري (الذي أشرنا إليه في الفصل الأول من هذا الكتاب) في قراءة الاحتجاجات التي تقع في الضفة الغربية، من دون التقليل من التضحيات التي يقدمها الناشطون والأهالي.

يسود الآن في الضفة الغربية وبين الناشطين السياسيين ظاهرة الحنين إلى تجربة الانتفاضة الأولى، على الرغم من أن كثيرين منهم لم يعايشوها، لكن اعتبروها تجربة ناجحة ومنصرة، في حين يسود بين الناشطين أنفسهم نظرة مفادها أن الانتفاضة الثانية انهزمت ولم تحقق الكثير على الصعيد الفلسطيني. ففي رأيهم، لقد نجحت الأولى في تحقيق مكسب سياسي نسبي وتعاطف دولي وإشراك كل المجتمع في النضال، بينما فشلت الثانية في تحقيق أي مما سبق.^{١٢} وهذا ينطبق بصورة كبيرة جداً على ناشطي المقاومة الشعبية اليوم، إذ يكثر الحديث والمقولات الداعية إلى إعادة إنتاج تجربة الانتفاضة الأولى. وفي ضوء سيطرة ثنائية الانتفاضتين، تُعتبر المقابلة بينهما إشكالية كونها لا تعتمد القراءة الناقدة والمتأنية للتجربتين، بل يتم فيها اختزالهما في ثنائيات "النجاح والفشل"، "العنف واللاعنف"، "مقاومة شعبية وكفاح مسلح"، وهذا ما يدل على غياب وعي سياسي نقدي يلاحظ السياق السابق لكل

القريبة من الجدار، إلا في حالات قليلة، بحيث أصبحت الاحتجاجات أسبوعية، ومستمرة بوتيرة متفاوتة في بعضها، مثل: بلعين، ونعلين، والمعصرة، وبيت أمر، والنبي صالح.

كان انتشار الاحتجاجات ضد الجدار في تلك القرى بالضرورة مؤشراً إلى استعداد لدى الناس للتضحية، إذ حاول كثير من الناشطين الوقوف في وجه استدخال الهزيمة الذي ساد القيادة السياسية بعد الانتفاضة الثانية. ومن الضروري أن نشير أيضاً إلى حجم التضحيات التي قدمها الناشطون والأهالي في تلك القرى، إضافة إلى الإنجازات المتعلقة بإبقاء الضوء الإعلامي مسلطاً على العنف الاستعماري الممارس بشكل منهجي في الضفة الغربية. كذلك لا بد من تأكيد النجاحات في خلق أدوات وأنماط نضالية جديدة ومبتكرة في المواجهات الأسبوعية،^{١٣} والاستناد أيضاً إلى الجهود الشعبية في المواجهة والتنظيم ومساندة الناشطين، واستقطاب أعداد كبيرة من الداعمين الدوليين من مختلف المشارب،^{١٤} وأخيراً الاستخدام المتميز للإعلام وأدوات الاتصال الجديدة.

كانت إعادة الاعتبار إلى المشاركة الشعبية الأساس الذي استندت إليه محاولات استنهاض المجتمع ضد الجدار في كثير من التجارب المحلية. وقد أدى ذلك إما إلى بروز ظاهرة تمجيد البعض هذه التجربة، باعتبارها امتداداً لنماذج سابقة للمقاومة الشعبية في التاريخ النضالي الفلسطيني، وإما إلى التعامل معها باعتبارها النموذج النقيض لتجربة الانتفاضة الثانية وتجاوزاً لها، وتحديداً الاحتفال بها باعتبارها مقاومة "لاعنفية"، أو "سلمية" مخالفة

تجربة والأبعاد البنيوية والتحويلات في العلاقة الاستعمارية.

تحمل حالة الحنين إلى تجربة الانتفاضة الأولى في طياتها بعدين: فمن ناحية، هي عملية تذكر مشوش للماضي ومحاولة العودة إليه باعتباره واقعاً مثالياً، وتجربة جميلة تختزل في جزئيات منسقة، ويمكن تأويلها بما يلائم المأمول وليس الواقع بالاستناد إلى الذاكرة الانتقائية. ومن ناحية أخرى، تُعطي النوستالجيا هامشاً مستقبلي الطابع يحاول محاكاة تلك الصورة المأمولة، بحيث تخلق آفاقاً تخيلية أخلاقية ذات طابع فعال عند مَنْ يحملون ذلك الحنين.

إن الحنين إلى تجربة الانتفاضة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعدَي مفهوم النوستالجيا، أي التشويش في الذاكرة من ناحية، وآفاق مستقبلية تخيلية أخلاقية من ناحية أخرى. بكلام آخر: يجب إعادة قراءة التجربة من أجل إنتاج حالة مقاومة شعبية جديّة، وكذلك عدم اختزالها في شكل وتكتيكات وأنماط نضالية مفصولة عن الجذور المعرفية والسياسية التي أنتجتّها، وتحديد الوعي السياسي والبنية التنظيمية.^{١٣} وهنا تصبح أهمية إنتاج وعي سياسي وبنية تنظيمية جديدين يتلاءمان مع التغيرات في الجغرافيا الكولونيالية والاقتصاد السياسي الجديد، وألاً تتم إعادة الاستنساخ لاختلاف الوضع التاريخي في الحاليتين.

يعمل الوضع التاريخي، وتحديد أنماط السيطرة الاستعمارية ومفصلاتها، الذي عرّفناه بالجغرافيا الكولونيالية، على تشكيل أنماط المقاومة، أي أن أشكال المقاومة تأخذ شكل آليات السيطرة والحكم

الكولونيالي. وتُعتبر الظاهرة الجديدة، المسماة المقاومة الشعبية، نموذجاً واضحاً لشكل المقاومة التي تتأثر بنمط السيطرة الاستعماري وتجد صعوبات كثيرة في تجاوزه، إذ تعاني نماذج العمل الشعبي اليوم جزّاء مجموعة من المشكلات الناتجة من غياب الوعي السياسي عند الحركة الوطنية، وغياب البنية التنظيمية، إضافة إلى التحويلات في المشهد الفلسطيني اجتماعياً وجغرافياً بعد أوسلو. في المقابل، يحمل الشباب الناشط في قضية المقاومة الشعبية وعياً سياسياً إشكالياً، إذ إنه أسير الوعي ذاته الذي أنتج أوسلو ومخرجاته، بحيث يتم توصيف عمليات الاحتجاج باعتبارها مقاومة شعبية على الرغم من إغراقها في المحلية وتمحورها حول قضية معينة، أي أن هذا الوعي السياسي لم يطور وعياً يتجاوز المشروع الاستعماري الذي يفرض حالة الموضعة والتشظي الجغرافي والتقسيم بحسب القضايا. ففي القرى حيث تندلع الاحتجاجات الأسبوعية، يركز خطاب الفاعلين الاجتماعيين على قضية محلية الطابع، كمصادرة الأرض وبناء الجدار باعتبارهما القضية التي توجّه ضدها الاحتجاجات من دون الربط ببنية الاستعمار الاستيطاني القمعية. فالمقاومة الاحتجاجية بالضرورة ردة فعل مفهومة تجاه الممارسات الاستعمارية، غير أنها بقيت إلى الآن أسيرة ردة الفعل من ناحية، وأسيرة الاحتجاج من أجل البقاء من ناحية أخرى. ومع أن المقاومة الشعبية المحلية مشروع نبيل في أهدافه، إلا أنه بقي أسير معالجة تبعات المشروع الاستعماري المباشرة وليس بنية المشروع ذاته. فعلى

التعايش مع هذه البنية الاستعمارية.^{١٤} على عكس ذلك، عملت الحركة الوطنية في الانتفاضة الأولى على إسقاط الشرعية عن النظام القانوني الاستعماري، من خلال رفض مثول المحامين أمام المحاكم العسكرية، ورفض عقد صفقات قانونية مع الجهاز القضائي ودفع الغرامات. وعلى الرغم من رمزية تلك الخطوات، فإنها كانت تعبيراً ومحاولة لإسقاط الشرعية عن البنية القانونية والسيادة الاستعمارية على الشعب والأرض. ولا يجوز بأي حال من الأحوال هنا إلقاء اللوم على الأهالي والناشطين في توجيههم نحو القضاء الإسرائيلي، فقد تكون هذه الوسيلة فعالة في بعض الأوقات من أجل الحفاظ على مصادر العيش، أي الأرض، إلا أن اللوم يجب أن يوجه نحو الحركة الوطنية التي تغيب عندها استراتيجيا مواجهة المشروع الاستعماري. وغياب الوعي السياسي التحرري هنا، أو فشل تحوُّله إلى استراتيجية وطنية تكون نتيجته بالضرورة تحلل أشكال المقاومة، وبالتالي التعايش مع بنية النظام الاستعماري.

إن عملية التعايش مع النظام الاستعماري والتركيز على الممارسات هما في الأساس نتيجة غياب وعي سياسي يحدد الصراع مع الحركة الصهيونية كحركة كولونيالية عنصرية. ففي حالات الاحتجاج الأسبوعية، أريدَ بمشاركة بعض المتضامنين الإسرائيليين إظهارها كأنها تتجاوز عملية الفصل الجغرافي بين مجتمعين يخوضان "صراعاً سياسياً"، في حين يجادل من يدعمون الفكرة في ضرورة دفع مجتمع الاستعمار وإشراكه في رفض سياسات حكوماته، بينما يكمن الخلل الكبير

سبيل المثال، كانت عملية الاحتجاج الأسبوعية في كثير من القرى التي سلخها الجدار عن أراضيها الزراعية وفصلها عن محيطها، حالة متميزة من العطاء، فقد قدمت عدداً من الشهداء والتضحيات من الأهالي، إلا أن الاحتجاجات سرعان ما اختفت عند انتهاء بناء الجدار (في أغلبية التجمعات التي بُني الجدار على أراضيها)، أو في حالات أخرى، عندما صدر حكم قانوني (بالاستناد إلى القضاء الاستعماري) يغير، أو يبعد، مسار الجدار من نقطة إلى نقطة أبعد قليلاً. بكلمات أخرى: يكمن التناقض الذي تعيشه حالات الاحتجاج الأسبوعية، المسماة مقاومة شعبية، في أنها على الرغم من صدقها في مقاومة المشروع الاستعماري، تعمل بشكل أو بآخر على التعايش معه. وهذه الحالة هي أقرب إلى تجربة أوسلو من أي شيء آخر. فالسلطة التي تزعم بلاغياً وبعض الأوقات ممارسة، أنها تواجه الحالة الاستعمارية، هي في الوقت نفسه تتعايش مع الاستعمار وتطيل أمده وتساهم في استمراره. وقد يكون الاحتكام إلى الشرعية القانونية لدولة الاحتلال مثلاً آخر لعملية التعايش مع البنية الاستعمارية، ففي حين أن أي حركة تحررية، أو مقاومة شعبية، يجب أن تعمل جاهدة على إسقاط الشرعية السياسية والقانونية عن النظام الاستعماري ككل، فإنه يتم اللجوء إلى التعامل مع النظام القضائي الاستعماري كإحدى وسائل قبول هذه الشرعية. ففي حالات كثيرة، احتكم الناشطون المحليون إلى القضاء الإسرائيلي لمواجهة الممارسات التعسفية (مصادرة الأراضي ومسار الجدار)، وتمركز تصديهم في قضية واحدة، وفي المقابل أنتج هذا

جيش الاحتلال من دون الأخذ في الاعتبار بناء قاعدة تنظيمية تقود أشكال المقاومة الشعبية الأخرى، يجعل من الصعب أن يتحول الاحتجاج إلى ممارسة يومية يكون فيها أحد عناصرها وليس العنصر المركزي. في المقابل، إن ما يحدث اليوم من احتجاجات هو أقرب إلى حدث رمزي الطابع تعود بعد انتهائه الحياة الاعتيادية. ويُعتبر غياب هذه البنية غياباً استراتيجياً لخلق هيمنة نقيضة، أو قوة نقيضة، لشكل العلاقات الاستعمارية، فيبقى الاعتماد على الأبعاد الرمزية والمشهدية. والمقصود هنا أن هناك سيطرة للرمزية والمشهدية في الاحتجاج، أي أن الاعتماد في الغالب يكون على الاستعطاف الأخلاقي، إذ نرى التركيز على الإعلام كوسيلة لفضح ممارسات الاحتلال من أجل جلب التضامن من الخارج، وليس بناء قاعدة داخلية تعزز الصمود المقاوم. بكلمات أخرى: إن أشكال المقاومة موجهة نحو الخارج وليس نحو إيجاد واقع اجتماعي محلي يرفد الاحتجاج بأنماط عيش بديلة تخرج عن الحيز الاستعماري.¹⁷

من الواضح هنا أن المشهدية وعرض الرموز والدلالات أصبحت أكثر أهمية من الواقع بحد ذاته، بحيث أضحت التمثيل المشهدية أهم من الحياة الاجتماعية للمقاومة وعملية التنظيم الاجتماعي. ومن الواضح أيضاً أن الناشطين لا يزالون يوضعون القوة خارج المجتمع المستعمر. فإذا كانت السلطة الفلسطينية، الوعاء التنظيمي لوعي أو سولو، ترى أن الشعب الفلسطيني عاجز، وأن القوة هي في يد المؤسسات الدولية، ويحكمها هذا الفهم السياسي "الواقعي"، فإن الفاعلين

في غياب الوضوح الفكري لطبيعة العلاقة بالمتضامن الإسرائيلي، إذ يغيب المشروع السياسي عن هذا الحضور.¹⁸ ففي الخطاب عن المقاومة الشعبية، يغيب ذكر جوهر الحركة الصهيونية المتعالي والعنصري، ويتم التركيز في عملية التضامن على حقوق الإنسان الأساسية لا السياسية، بحيث يتم صوغ تلك العلاقة من خلال عملية استجداء التضامن الأخلاقي لا السياسي لحركة التحرر.

وكما الوعي السياسي المتجاوز للمنظومة الاستعمارية، فإن للبنية التنظيمية أهميتها الخاصة في تحويل ذلك الوعي إلى ممارسة يومية مستدامة ترهق المشروع الاستعماري من ناحية، وتخلق حيزاً خارج السيطرة الاستعمارية من ناحية أخرى. وفي حالات الاحتجاج الأسبوعية في القرى الفلسطينية، أو المواجهات المتقطعة بشأن قضايا، مثل إضراب الأسرى، يظهر غياب البنية التنظيمية الفعالة، ففي حالة القرى التي تقاوم الجدار والاستيطان، كانت البنية التنظيمية تعتمد على مجموعة من الشباب المرتبطين بالأهالي وممثلين لهم في مشروع جماعي (جماعي - محلي)، لكنها سرعان ما تحولت جذرياً، بحيث اقتصر على مجموعة الناشطة ذاتها، فقد ظهر مع مرور الزمن غياب المشاركة الفعالة للجمهور المحلي وقصورها على الحضور التضامني ومجموعة الناشطين، وكذلك في التظاهرات التي قامت على الحواجز في ذكرى النكبة، أو التي تضامنت مع الأسرى، وفيها جميعاً نرى اختفاء البنية التنظيمية مع انتهاء الحدث ذاته.¹⁶

التركيز على الاحتجاج والمواجهة مع

في الوصول إلى الشارع الذي يربط رام الله بنابلس، حيث طريق المستوطنين، ورفع الأعلام الفلسطينية على طول الطريق. وأخيراً، كان الوصول إلى السوق التجارية الاستيطانية والتظاهر هناك ضد الاحتلال والدعوة إلى مقاطعة تلك السوق هي أيضاً إحدى الممارسات الرمزية التي تتجاوز المحلية، وتتجاوز أيضاً التركيز على قضية واحدة.^{٢١}

وعلى الرغم من هذه الجهود الحثيثة التي يقوم بها الناشطون، فإن التركيز لا يزال على العملية الاحتجاجية نفسها، وليس على بناء وعي جديد يؤسس لمقاومة شعبية جامعة. كما أن عملية تسييس الجمهور وإعادة الاعتبار إلى الناس كقوة كامنة لا تزالان غائبتين عند الناشطين، مع غياب استراتيجيا جديدة تتلاءم مع تعقيد عملية السيطرة الاستعمارية، أو الجغرافيا الكولونيالية. وفي حالة المقاومة الشعبية اليوم، أصبح الاحتجاج هو الهدف النهائي لا الوسيلة، مع غياب الرؤية لعلاقة الاحتجاج بأشكال المقاومة الأخرى، كالاقتصاد البديل، أو كالتعليم البديل. بكلمات أخرى: لا يزال ما يسمى مقاومة شعبية اليوم متركزاً حول الآليات التي تحولت في النهاية إلى غاية بحد ذاتها.

الأحزاب السياسية والسلطة

لا تقتصر المشهدية على ممارسة العمل النضالي الذي يحاول ناشطو المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة القيام به، بل تتعداها أيضاً إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية، أي إلى مجمل الحركة الوطنية. فإذا كانت المشهدية تعتمد الرموز المنزوعة

في حالة المقاومة الشعبية أيضاً لا يرون القوة موضوعة في الشعب المستعمر، وإنما في حالة التضامن الدولي، سواء دول أو مجتمعات مدنية. ويوجّه التركيز على ما يسميه بعض الناشطين الإبداع في أشكال المواجهة مع الاحتلال، في أغلبيته، إلى المشاهد الغربي لا الفلسطيني،^{٢٢} فالاعتماد هنا على الوازع الأخلاقي عند المشاهدين من أجل استعطف موقف سياسي. ومرة أخرى نقول: على غرار محاولة السلطة الفلسطينية التركيز على فكرة استعطف العالم أننا "نستحق" دولة من خلال مشروع "بناء المؤسسات"، أصبحت المقاومة المشهدية استعطفاً للمشاهد الغربي من خلال فكرة أننا "غير عنيفين".^{٢٣}

على الرغم من الطبيعة المحلية لما يسمى المقاومة الشعبية السلمية في الأراضي المحتلة، فإن الناشطين الموجودين في القرى يحاولون جاهدين الانتقال نحو بناء شبكات من العلاقات مع التجمعات الأخرى، فقد أُسِّتت لجنة تنسيق وطنية مكونة من مجموعة من المواقع التي ترفع احتجاجات أسبوعية من أجل توسيع دائرة العمل وتنويع النشاطات.^{٢٤} كذلك انتقلت النشاطات التوعوية، المتمثلة في مؤتمر بلعين للمقاومة الشعبية، من القرية إلى أمكنة أخرى في الضفة الغربية. وأصبحت واضحة أيضاً محاولات بناء روابط بالفاعلين في النشاطات التي قامت للتضامن مع الأسرى، إذ كان العديد من ناشطي المقاومة الشعبية حاضراً في خيام التضامن، وكذلك في التظاهرات أمام سجن عوفر. وربما يكون أكثر الأحداث إثارة ورمزية، الانتقال إلى العمل الرمزي خارج حدود الجغرافيا الكولونيالية، والذي تمثل

وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها من اغتيالات واعتقالات، فإنها حافظت على بنية تنظيمية قوية، وعلى حالة تواصل مع مناصريها ومع سائر المجتمع، من خلال المؤسسات الخدمانية والأهلية، إلا أنها لم تحول ذلك إلى حالة مقاومة شعبية، أو دعم لحالات الاحتجاج التي بدأت. وقد كان اشتراك "حماس" في الانتخابات في سنة ٢٠٠٦ والفوز فيها مؤشراً إلى قوة البنية التنظيمية، لكنه مؤشر أيضاً إلى التوجه السياسي الجديد نحو الوصول إلى السلطة وغياب الاهتمام الجدي بتبني نهج نضالي مغاير للمقاومة المسلحة، التي توقفت عملياً منذ سنة ٢٠٠٤.

كانت نتائج انتخابات البلديات (٢٠٠٥)، ثم المجلس التشريعي (٢٠٠٦)، دليلاً واضحاً على الرغبة العارمة عند جمهور الأراضي المحتلة في تغيير الحالة السياسية، وهو ما مكّن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" من الفوز. ولم تترجم هذه الرغبة في التغيير السياسي إلى برنامج نضالي على الأرض. ففي قطاع غزة جرى الاقتتال الداخلي بين "فتح" و"حماس"، ثم حدث الانقسام السياسي، الذي جاء تنويجاً للانقسام الجغرافي والجغرافيا الكولونيالية منذ سنة ١٩٩١. وهنا أصبح الوعي السياسي منقسماً بين مشروعين وخطابين: الأول لا يرى إلا المفاوضات طريقاً للتعامل مع الحالة الاستعمارية، والآخر قدّس فكرة المقاومة المسلحة من دون ممارسة، ومن دون الأخذ في الاعتبار إمكان وجود خيارات جديدة، وتحديد خيار النضال الجماهيري. وقد يكون الهوس بفكرة الكيانية السياسية والخوف من خسارة المكاسب الرمزية المتمثلة في السلطة،

من جذورها وبنيتها، فإن الحركة الوطنية بمجملها تستند إلى الاستخدام البلاغي والخطابة الإعلامية للمقاومة الشعبية من دون أن يكون هناك أدنى مستويات الجدية، سواء أكان في المشاركة أم في التنظيم أم في السعي لتطوير آليات أو قواعد اقتصادية - اجتماعية من أجل إنجاحها. منذ بدايات الاحتجاجات ضد الجدار، والتي لاحقاً اصطلح عليها بالمقاومة الشعبية، لم يكن للتنظيمات السياسية أي دور في مساندتها، أو حتى المشاركة فيها.^{٢٢} وتزامن غياب الوعي السياسي عند الحركة الوطنية مع ترهل البنية التنظيمية أو تشظيها وتحللها بصورة كبيرة عند جميع فصائل منظمة التحرير. فحركة "فتح" بُعيد الانتفاضة الثانية عانت جزاء احتوائها بشكل أوسع من جانب السلطة الفلسطينية، وحتى كوادرها الحركة وناشطوها لم يكن لهم القدرة على العمل خارج بنية السلطة ومشروعها، إضافة إلى غياب القرار السياسي بالبحث عن البدائل. وكان قبول أغلبية مناصري الحركة برنامج الرئيس محمود عباس الانتخابي في سنة ٢٠٠٥ مؤشراً هو الأهم إلى غياب أي برنامج سياسي - نضالي خارج مشروع المفاوضات.^{٢٣} أمّا تنظيمات اليسار، فقد كانت تعاني جراء المشكلات التنظيمية نفسها التي عانتها حركة "فتح"، والتي كانت استمراراً لمشكلاتها بعد أوصلو، مع غياب برنامج سياسي، أو حتى برنامج نضالي جماهيري مختلف. لكن لا بد من الاعتراف أيضاً بأن هذه التنظيمات خسرت كثيرين من ناشطيها أسراً أو اغتياًلاً خلال الانتفاضة الثانية. أمّا التيارات الدينية ("حماس" والجهاد)،

بيت لحم، حيث اعتمد فيه نموذج الاحتجاج الأسبوعي في قرى بلعين ونعلين والمعصرة باعتباره المقاومة الشعبية السلمية.^{٢٥} واستمر بعدها وإلى يومنا هذا الاستخدام البلاغي لمصطلح المقاومة الشعبية في كل خطابات الرئيس محمود عباس، باعتباره الخيار الوحيد للشعب الفلسطيني إلى جانب المفاوضات. ثم جاء الاتفاق بين محمود عباس وخالد مشعل في القاهرة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ إضافة جديدة للاستخدام البلاغي لمصطلح المقاومة الشعبية، الذي استخدم كمخرج سحري من ثنائية المفاوضات - العمل المسلح.^{٢٦} وكانت هذه الثنائية في الأساس تراكمياً لأزمة الوعي والممارسة السياسيين، إذ يتم التمسك بواحد من قطبي الثنائية باعتباره الطريق الوحيد للعمل السياسي من دون قراءة جديدة لعناصر القوة الكامنة في الآخر. ففي حالة المفاوضات تتم موضوعة القوة في الاعتراف الدولي والقبول الاستعماري، وفي حالة العمل المسلح تتم موضوعة القوة في السلاح ذاته وفي النخبة القادرة على استخدامه، وفي الحالتين تستثنى الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني. أمّا عنصر الأزمة الثالث، الذي أصبح استخدامه شائعاً باعتباره خروجاً عن هذه الثنائية، فهو "المقاومة الشعبية"، من دون رؤية استراتيجية، أو ترجمته إلى سياسات نضالية على الأرض، وبقي يُستخدم في الفضاء الإعلامي فقط. وأصبح الاستخدام البلاغي للمقاومة الشعبية من دون برنامج نضالي، أو بنية تنظيمية تساندها، أو اتفاق على أدواتها، هو عملية إفراغ المفهوم من محتواه وصناعة وهمية لمقاومة غير موجودة في العمل، أو في البرنامج السياسي الممارس لمجمل

هما أول أسباب عدم إقدام كلا الفريقين في الضفة وغزة على النضال الجماهيري، وربما حذراً من فقدان السيطرة على الأمور. أمّا المبادرة الوطنية الفلسطينية، فقد كانت التيار الوحيد الذي دعا في برنامجه السياسي إلى ضرورة تبني خيار المقاومة الشعبية وسيلة نضالية في الأراضي المحتلة. إلا إن حالة المبادرة التنظيمية لم تكن متجذرة محلياً، بسبب عمرها القصير واعتمادها الكبير على الحضور الإعلامي لأمينها العام، الأمر الذي أفقدها القدرة على التأثير الكبير في مجمل المشهد السياسي. وأخيراً كان هناك غياب شبه مطلق للجبهتين الشعبية والديمقراطية عن مشهد المقاومة الشعبية، ما عدا بعض الناشطين، وبشكل فردي لا تنظيمي. بقيت الأحزاب السياسية بعيدة عن المشهد الاحتجاجي الأسبوعي، الذي انتشر في عدد من القرى والمواقع تحت مسمى المقاومة الشعبية. أمّا مشاركة مناصري هذه القوى وأعضائها فلم تكن بصفتهم التنظيمية، وإنما بصفتهم الفردية وتاريخهم النضالي الشخصي، وبصفتهم أبناء تلك المجتمعات المحلية.^{٢٤} ومثل المؤتمر الصحافي بعد اتفاق مكة في سنة ٢٠٠٧ أولى مساحات الاستخدام الإعلامي لمصطلح المقاومة الشعبية السلمية، فقد وُصف الأمر باتفاق على الشكل النضالي المستقبلي بين الفصائل الفلسطينية، من دون توضيح معين لماهية هذه المقاومة، أو الحديث عن آليات عمل، أو ما شابه. وكان أول استخدام مأسس لمفهوم المقاومة الشعبية في الخطاب السياسي الرسمي للتنظيمات (باستثناء المبادرة الوطنية) في المؤتمر السادس لحركة "فتح" الذي عُقد في

الحركة الوطنية. لا يعود بقاء المقاومة الشعبية في حيز البلاغة والإعلام عند التنظيمات السياسية وكادراتها إلى غياب قرار سياسي ورؤية جديّة لأهمية العودة إلى أشكال النضال الجماهيري فحسب، بل إلى غياب البنية التنظيمية التي يمكنها تنظيم المجتمع وإعادة تثقيفه أيضاً، حيث العمل في هذا المجال أكثر صعوبة ويحتاج إلى إصرار واستمرارية طويلة الأمد. ويُعدّ الاستخدام البلاغي المكثف لمفهوم المقاومة الشعبية واختزالها في الاحتجاج الأسبوعي في بعض القرى، أي القبول بالجغرافيا الكولونيالية بالضرورة، مرتبطين بغياب المشروع السياسي لدى السلطة الفلسطينية وفصائل العمل الوطني.

أدى غياب المشروع السياسي، وتحديدًا لدى السلطة، إلى تآكل مشروعيتها التمثيلية، وخصوصاً منذ خسارة الانتخابات وسيطرة "حماس" على غزة، وانتهاء بمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وكي تستعيد السلطة مشروعيتها المتأكلة وظفت مصطلح المقاومة الشعبية بلاغياً، لكنها حافظت في الوقت نفسه على الهدوء النسبي في الضفة الغربية، بما لا يخالف شروط الجغرافيا الكولونيالية التي أنتجها أوصلو وما بعده. وبهذا أصبح الاستخدام غير الحقيقي للمقاومة الشعبية مجرد عملية إعلامية ومشهدية تستغل الاحتجاج الأسبوعي من أجل تحقيق مكاسب سياسية في الداخل الفلسطيني أكثر من كونها مشروع نضال يحاول تحقيق مكاسب في الصراع مع الدولة المستعمرة.

وجاء الاستغلال المشهدي والبلاغي المتمثل في حضور بعض القيادات الفلسطينية التظاهرات الأسبوعية،

وخصوصاً في المناسبات الوطنية، نموذجاً حياً لعملية قرصنة النضالات البسيطة التي تقوم بها المجتمعات المحلية ضد الجدار والاستيطان، بالتزامن مع عمليات احتواء النشاطات والبنية التنظيمية التي قامت في هذه القرى، حيث حاولت السلطة احتواء الناشطين من خلال تقديم دعم مادي من أجل القيام بالنشاطات.^{٢٧} وربما يحمل الدعم المادي لبعض التجمعات محاولة للسيطرة على قيادات العمل الميداني وأفراده، لكنه يشبه أيضاً إلى حد بعيد ما كانت تقوم به منظمة التحرير قبل الانتفاضة الأولى من تقديم دعم مادي من أجل تعزيز الصمود، وتحديدًا الصمود الساكن أو السلبي، الذي لا يعمل على بناء حالة نقيضة للاستعمار وإنما حالة تتعايش معه، ويخلق حالة من الاعتمادية على الدعم الذي أشبه ما يكون بمساعدات خيرية. وتدل هذه المحاكاة لتجربة الماضي على غياب التعلم من التجربة السابقة للحركة الوطنية، التي جعلتنا نراوح مكاننا كفلسطينيين في أطر تفكير سياسي أوصلتنا إلى كثير من الهزائم. فالإطار الفكري السائد اليوم أشبه ما يكون بعملية اجترار لتجربة سابقة منزوعة الجذور من دون وجود رؤية استراتيجية لمقاومة فعالة تتجاوز الجغرافيا الكولونيالية، وتوظف الطاقات في مشروع جديد وجدي.

حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات

من المبادرات المهمة التي يمكن إدراجها ضمن منطلق المقاومة الشعبية، حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات، لمحاولاتها تجاوز الجغرافيا الكولونيالية

أساسية ساهمت في انتصارها، وهي: المقاومة الشعبية غير المسلحة والعصيان المدني؛ العمل العسكري المنظم ضد بنية نظام الأبارتهايد اقتصادياً وعسكرياً؛ أخيراً الحملة الدولية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وهي الحملة التي أسقطت الشرعية الدولية عن الأبارتهايد وساهمت في عزله اقتصادياً وثقافياً. وهكذا عملت حملة المقاطعة الفلسطينية على استحضار نموذج مقاطعة جنوب إفريقيا، من خلال اعتماد معايير فلسطينية لشكل التضامن المطلوب من العالم، أي مطالبة الضمائر الحية بمقاطعة دولة الاحتلال ومؤسساتها باعتبارها حالة غير طبيعية، أي دولة استعمارية. قد تكون هذه الخطوة وهذا الوعي السياسي محاولة جدية لخلق "هيمنة بديلة" من هيمنة الخطاب السياسي بعد أوسلو فيما يخص علاقة الفلسطينيين بالعالم في مستويين: الأول، كان الخطاب السياسي بعد أوسلو (الفلسطيني والعالمي) يركز على فكرة تكافؤ الروايات بين الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي جعل التعامل مع العالم يتخذ نموذج التطبيع وضرورة وجود الطرفين في أي نشاط يخص فلسطين، فقد كان ذلك شرطاً للدعم والتضامن.^{٢٩} لكن ما قامت به حركة التضامن هو كسر هذا الإطار ورفضه، بحيث أصبح الفلسطيني هو من يحدد ما يريد، ولا يفرض عليه المتضامن الإطار السياسي للتفكير ولا الشكل الملائم للنضال، أي أن حملة المقاطعة هنا، إضافة إلى معركتها مع الاحتلال، عملت على تحرير فكرة التضامن نفسها من سيطرة كولونيالية جديدة كانت تعمل على فرض وجود المستوطن الإسرائيلي دائماً في المشهد، فضلاً عن

من ناحية، ولأنها كانت نتيجة تضافر جهود جماعية غير منتظمة في المؤسسات الرسمية أو التنظيمات السياسية من ناحية أخرى. بدأت الحملة سنة ٢٠٠٤، من خلال إصدار مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين نداء أولياً يطالب العالم بمقاطعة مؤسسات دولة إسرائيل أكاديمياً وثقافياً.^{٢٨} وتطور النداء ليتحول إلى حملة دولية في سنة ٢٠٠٥، هي أقرب إلى حركة اجتماعية عالمية الطابع تنادي بمقاطعة دولة الاحتلال، وتتجاوز فكرة المقاطعة الأكاديمية لتطالب بسحب الاستثمارات، وبالمقاطعة الاقتصادية، وبفرض عقوبات على دولة الاحتلال.^{٢٩}

إن ما ميز هذه المبادرة، إضافة إلى استقلاليتها، هو الإطار الفكري السياسي الذي قدمته، وهو العودة إلى جذور الصراع مع الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية عنصرية، وباعتبار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين أساس حالة الاضطهاد، وفي هذا كان التجاوز للوعي السياسي الذي هيمن على الخطاب الفلسطيني منذ توقيع أوسلو. إلى ذلك، تميزت المبادرة في مقاربتها بين ما يحدث في فلسطين ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في جنوب إفريقيا، وهي ليست مقاربة معرفية أو استعطافاً سياسياً، وإنما لما يحمله مفهوم الأبارتهايد من أهمية قانونية، بحيث يُعتبر جريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي الإنساني.^{٣٠} إن المقارنة بالأبارتهايد في جنوب إفريقيا جعلت المبادرة تتخذ من حركة المقاومة ضد الأبارتهايد نموذجاً للتبني في جزئية التضامن الدولي. ففي جنوب إفريقيا اعتمدت حركة التحرر على ثلاثة عناصر

أن أهم العناصر التي أثرت في الحالة الفلسطينية هو عودة الاعتبار إلى مفهوم الشعب وموضعة القوة في الجماهير والحراك السياسي من أجل إحداث التغيير في البنية السياسية. وجعلت هذه الموضعة، أي إعادة الاعتبار إلى قدرة الناس على إنجاز تغيير سياسي، كثيرين من الفلسطينيين يعيدون النظر في الحال التي وصلت إليها أوضاعهم السياسية، سواء فيما يختص بالعلاقة بالاستعمار، أو بالمظالم الناتجة من الواقع الاجتماعي الطبقي في الأراضي المحتلة. ومنذ بداية الثورات في تونس ومصر برز تساؤل في الساحة الفلسطينية فحواه: لماذا لا يحدث شيء شبيه في فلسطين؟ وكانت طريقة طرح التساؤل القائم على ضرورة حدوث الفعل التاريخي، تنم عن الحال التي وصل إليها الواقع الفلسطيني، من غياب الخيارات، أو محاولة البعض الاستناد إلى نموذجي تونس ومصر تحديداً كخيار ثالث أمام المفاوضات الأبدية التي تطرحها قيادة السلطة، أو العمل المسلح الذي تطرحه التيارات الإسلامية وبعض اليساريين. إلا إن السؤال عن إمكان الحدوث أو عدمه إشكالي منهجياً، فمنذ انتصار الثورة في تونس جرى كثير من الأحداث الجزئية، واستحدثت مجموعة من النماذج التي حاولت محاكاة ما يحدث في العالم العربي، وكانت الثورات ملهمتها.^{٣٤}

على الرغم من التمايز والاختلاف بين الأحداث والنماذج والحراكات التي وقعت في الضفة الغربية بصورة خاصة، فإن ما يجمعها، إضافة إلى استلهاها ما يحدث في العالم العربي، هو عملية إعادة الاعتبار إلى السياسة كفعل اجتماعي نابع من وعي معين يتأطر في الحيز العام

التحرر من سيطرة الغربي الذي يحاول أن يكون المعلم والمحدد لماهية الخطاب السياسي الملائم، أو لشكل النضال المطلوب. أما المستوى الثاني، فيقوم على كسر وعي أو سلو، الذي كثيراً ما موضَع القوة في يد المؤسسات الدولية والدول الغربية والسلطات السياسية المسيطرة في تلك الدول، في المقابل تموضع حملة المقاطعة القوة في يد الشعوب ذاتها، وفي الضمير الأخلاقي للأفراد والمتقنين وصابغى الرأي، وهنا أيضاً تجاوز جدي لهيمنة وعي أو سلو عالمياً. وأما محلياً، فتعمل حملة المقاطعة ضد ما تسميه "استعمار العقل"، المتمثل في التطبيع من خلال رفض مفهوم التعايش (coexistence)، القائم على علاقات القوة كما هي، وإنشاء مفهوم التشارك في المقاومة ضد بنية المشروع الاستعماري وأيديولوجيته (co-resistance). وقد يكون تدخل حملة المقاطعة مهماً في إعطاء معايير التطبيع إطاراً ناظماً، وهو عنصر أساسي في وعي أو سلو.^{٣٥} إلا إن النقد الذي يمكن توجيهه إلى الحملة، هو بقاؤها أسيرة نخبوية عالية أبقته بعيدة عن المجتمعات المحلية، لكنها في الفترة الأخيرة تقوم بالاتصال والارتباط بقوى ومؤسسات جماهيرية وقاعدية من أجل تعميم مفاهيم المقاطعة وسيلة لمقاومة الاستعمار ورفض التطبيع.^{٣٦}

نماذج جديدة

على الرغم من الاختلاف في أسباب وسياقات ومستقبل الثورات والانتفاضات في العالم العربي وسبل تقويمها وتأثيرها في فلسطين، فإننا يمكن أن نحاج في

شباباً قادمين من التنظيمات اليسارية لمنظمة التحرير، وقد اتخذت المجموعة فيما بعد، اسم "الحراك الشبابي المستقل". إلى ذلك، برزت محاولات أخرى من المجموعات والناشطين الفرادى انتظمت جميعاً حالياً تحت اسم "فلسطينيون من أجل الكرامة". ومع أن الإنجازات التي قدمتها الحركات الشبابية كانت متواضعة مقارنة بحجم القضية الوطنية الفلسطينية، إلا أنها قدمت أيضاً نموذجاً جديداً لأنماط عمل استوحي بعضها من العالم العربي، واستحضر بعضها الآخر تجارب نضالية فلسطينية محلية.

إن الضخ الإعلامي الكثيف عن أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات العربية، جعل الحركات الشبابية تستند إليها في محاولة لتحريك الشارع الفلسطيني وخلق التفاف حول شعاراتها، لكن الأهم كان غياب بنية تنظيمية للأحزاب السياسية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي جعل الحيز الافتراضي، وتحديد الفيس بوك إحدى الأدوات التي يمكن استخدامها في إيصال الأفكار والحوار بشأن قضية سياسية بعينها، هي في هذه الحالة قضية إنهاء الانقسام. لكن هذه الأداة سرعان ما أثبتت أنها غير كافية. ففي كثير من الحالات واجهت الناشطين الشباب مشكلة أن عدد المشاركين في نشاطاتهم في الشارع قليل جداً قياساً بالعدد المساهم في الحوار الافتراضي. ويدل هذا التباين بين الحيز الافتراضي والحيز العام الواقعي على الحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم البنية التنظيمية استناداً إلى اللقاء المباشر والتواصل مع الجمهور يومياً في الأحياء والتجمعات، وإلى عدم الاعتماد على الإعلان،

بحركة احتجاجية ممارسة تعمل على إعادة تسييس المجتمع، أو إعادة الاعتبار إلى السياسة. وقد يكون ما يميزها أيضاً خروجها عن البنية التقليدية للسياسة في الأراضي المحتلة، والتي كانت تستند إلى الأحزاب والفصائل السياسية والحدود الأيديولوجية الواضحة التي تفصل بين تلك الفصائل.^{٣٥} وعلى الرغم من الغياب الأيديولوجي، فإن كل هذه الحركات تحمل كثيراً من النزعات الأيديولوجية المتأصلة، التي تنحو إلى تجاوز الواقع الاستعماري والواقع الطبقي ولو في جزئيات بسيطة مع غياب الرؤية الشاملة والعلائقية بين عناصر البنية الاستعمارية.^{٣٦}

بُعيد الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا، ظهرت عدة مجموعات شبابية تحت مسميات متعددة تحمل شعارات استُنسخت مما يحدث في العالم العربي. وكانت قضية الانقسام السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس" هي القضية المركزية التي حملتها في البداية تلك المجموعات. وكان شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" النموذج الأكثر وضوحاً لمحاولة استنساخ تجربتي تونس ومصر، أي استنساخ شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" مع تبيئته فلسطينياً. وكانت المجموعة الشبابية التي حملت اسم "شباب ١٥ أيار" - وهو اسم استُنسخ أيضاً مما يحدث في العالم العربي، إذ كانت أول مرة يطلق فيها على حركة جماهيرية في فلسطين تاريخ يوم ما - أولى المجموعات التي كان نواتها عددٌ من الشباب المتعلمين المتحدرين من الطبقة الوسطى المدنية، وتحديداً رام الله. وخلال فترة قصيرة ظهرت مجموعة شبابية أخرى سمت نفسها "شباب ٥ حزيران"، وكان عناصرها في معظمهم

بدأتها الحركات الشبابية، كانت بمثابة إعادة السياسة إلى الجمهور باعتباره ذاتاً فعالة، لا موضوعاً للعمل السياسي.

قد لا تكون بدايات الحركات الشبابية موفقة في اختيار موقف أو رؤية سياسية ما وتبنيهما، فقد كان شعار إنهاء الانقسام باهتاً، وسرعان ما احتوته "فتح" في الضفة و"حماس" في غزة. إلا أن العملية الاحتجاجية بحد ذاتها ساهمت في ولادة شعارات أكثر شمولية وأكثر تطوراً فيما يتعلق بالعمل السياسي الفلسطيني، أو العلاقة بالاستعمار. ففي فترة قصيرة ظهرت شعارات من قبيل: إعادة بناء منظمة التحرير؛ انتخابات المجلس الوطني مثلاً للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات؛ دعوات إلى انتفاضة ثالثة. وكان هذا التطور في الخطاب السياسي هو نتاج العلاقة بين الممارسة السياسية على الأرض والوعي السياسي. فعلى الرغم من ضعف الوعي السياسي الذي حرك الشباب في بدايته، فإن الممارسة عملت على صقله وتحويره ورفع سقفه. وشكل ما حدث في رام الله، عند دعوة شاول موفاز إلى زيارة المقاطعة، نقطة تحول في عمل الحركات الشبابية. فدعوة التشكيل الجماعي "فلسطينيون من أجل الكرامة" إلى التظاهر كانت بامتياز نتيجة التراكم في العمل السابق، إضافة إلى حملة شعارات تجاوزت سابقتها، مثل: إلغاء اتفاق أوسلو؛ إنهاء التنسيق الأمني؛ الشعب يريد ثورة شعبية.³⁸ على الرغم من التراكم والتحول اللذين حدثا في الخطاب السياسي، وعلى الرغم من شموليته في بعض الأحيان، فإن الحركات الشبابية لا تزال تعاني جزئاً الإشكاليات نفسها التي تعانيها المقاومة الشعبية المحلية، وهي المشهية وغياب البنية التنظيمية البديلة. ومع أن الوعي السياسي يحاول أن يتجاوز وعي أوسلو في جزئيات،

وإنما محاورة الناس وإقناعهم بأهمية الحراك السياسي ذاته.³⁷ كان التحول الأهم الذي أنجزه الشباب في حراكهم هو عملية الخروج إلى الشارع والاعتصام ونصب الخيام والإضراب عن الطعام، أي احتلال الحيز العام كمكان لإجراء حوارات بشأن قضية الانقسام. وربما تكون تجربة ميدان التحرير في مصر نموذجاً متميزاً في جعل الشارع وسيلة للاستعاضة عن غياب الأحزاب السياسية والبنى التنظيمية، حيث مثل الميدان الفضاء الذي تدور فيه عملية التثقيف السياسي. واعتُبرت العودة من جديد إلى الشارع للتعبير السياسي في الأراضي المحتلة تغييراً بعد فترة اللاتسيّس التي جرت بعد الانتفاضة الثانية، أو اختزال العمل السياسي في المكاتب الرسمية للسلطة والأحزاب وتركيزه على قضية المفاوضات، أو في حالة غزة الوصول إلى تفاهات بشأن فك الحصار وإطلاق صواريخ بين الحين والآخر. ويُعدّ ما قامت به الحركات الشبابية مرة أخرى عملية إعادة الاعتبار إلى السياسة باعتبارها فعلاً شعبياً وتعبيراً عن همّ العام، أي أن الحركات الشبابية عملت على دمقرطة العملية السياسية من خلال فرض المشاركة في النقاشات بشأن القضية الوطنية وما آلت إليه بعد الانقسام. وتكمن أهمية "المكان" في أنه أصبح بديلاً من غياب الأحزاب السياسية القادرة على مواجهة تحديات الواقع الاستعماري من خلال الاستناد إلى قوة بقاء الشعب في الشارع. وإعادة التسيّس لا يُقصد بها أن المجتمع الفلسطيني فقد اهتمامه بالسياسة بقدر ما تعني أن السياسة منذ نهاية الانتفاضة الثانية، وتحديدًا بعد حدوث الانقسام، أصبحت فعلاً نخبويًا ممأسساً يقتصر على سلطتي رام الله وغزة. ومن هنا فإن عملية إعادة التسيّس التي

المتباعد زمانياً، ومن خلال بقائه داخل المدن ومناطق "أ". ■

إلا إنه لا يزال أسير الجغرافيا الكولونيالية من خلال اعتماده على التظاهرة - الحدث، أي انتظار حدث بعينه للعمل الاحتجاجي،

المصادر

- ١ عن المقابلات التي أجريت مع مروان البرغوثي وحسام خضر، انظر: Tikva Honig-Parnass and Toufic Haddad, eds., *Between the Lines : Readings on Israel, the Palestinians and the U.S. "War on Terror"* (Chicago: Haymarket Books, 2007).
- ٢ يوضح هاني المصري كيف أن الأوساط المحيطة بالسلطة في تلك الفترة وصلت إلى قناعة مفادها عدم جدوى العمل العسكري وضرورة إنهاء مظاهر التسلح. انظر: هاني المصري، "الصراع داخل فتح"، مداخلة في مؤتمر مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٣ قد يكون تشكيل مجموعة أوقفوا الجدار (الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، التي تضم عناصر من التيارات اليسارية هي: حزب الشعب، والجبهة الشعبية، والمبادرة الوطنية) أولى المجموعات التي دعت إلى العودة إلى أساليب المقاومة الشعبية غير المسلحة وممارستها من خلال محاولاتها تشكيل لجان محلية في مناطق متعددة، وتحديدًا تلك التي تواجه خطر المصادرة والضم بسبب بناء الجدار. انظر: <http://www.stopthewall.org/ar>
- ٤ بشأن التوثيق الزمني للأحداث، انظر: مازن قمصية، "المقاومة الشعبية: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز" (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١).
- ٥ في أكثر من حوار تحدث الناشطون عن رغبة الناس في العمل على حماية أرضهم، وفي الوقت ذاته سيطر شعور باليأس من القدرة على تغيير الواقع، وكذلك شعور بالضعف عند البعض، نتيجة غياب أي دور أو مسؤولية وطنية عند السلطة في التعامل مع قضية الجدار والمصادرة.
- ٦ في حوار مع أحد ناشطي اللجنة الشعبية في قرية بلعين، أوضح أن دعوة الأهالي إلى اجتماع عام وُجّهت عبر مكبرات الصوت في المسجد، وقد اختيرت اللجنة بالإجماع. أجريت المقابلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي حوار آخر ادعى أحد سكان القرية أن الأهالي لم يختاروا اللجنة، وأن المشاركة الشعبية كانت عفوية في البداية، مشدداً على أن مؤسسة اللجنة أضعفت المشاركة الشعبية وغيبت عنصر تحمّل المسؤولية الجماعية ووضعها على عاتق مجموعة صغيرة من الأفراد. تمت المقابلة في آذار / مارس ٢٠١٢. ليس مهماً هنا البحث عن حقيقة علاقة اللجان بالمجتمع المحلي، وإنما إدراك الجميع أن تحقيق أهداف النضال لا يتم إلا من خلال المشاركة الجماعية والممارسة الديمقراطية في السياسات النضالية.

٧ مرة أخرى، نرى أن استخدام الدلالات يرتبط، في مجمله، بتجربة الانتفاضة الشعبية الكبرى في سنة ١٩٨٧. فتعبير لجان المقاومة الشعبية تم استنساخه في حالتَي الضفة وغزة، فقد كانت لجان المقاومة الشعبية في غزة، والتي تركز على العمل العسكري في الأساس، تستند إلى كون قادتها في معظمهم من ناشطي انتفاضة سنة ١٩٨٧ وزعمائها. انظر:

Toufic Haddad, "The Changing Face of Southern Gaza: Popular Resistance Committees," *Between the Lines*, vol. 1, no. 8 (July 2001), www.between-lines.org [accessed July 2002].

٨ يفاخر ناشطو بلعين بالأنماط المتنوعة والمبتكرة في التظاهر، مثل: ربط أنفسهم بالأشجار ومحاولات تجاوز القوانين الاستعمارية؛ استخدام رموز عالمية، كغاندي ومارتن لوتر كينغ ونيلسون منديلا؛ استخدام نشاطات فنية كشكل تظاهري. وفي نعلين يفاخر البعض بأول محاولات هدم الجدار. أما في مخيم عايدة فكان تجميع كم هائل من الإطارات المطاطية قرب أحد أبراج الجدار، ثم إشعال النار فيها لساعات، وبالتالي هدم المنطقة المحروقة في الجدار واستحداث فتحة فيه، إنجازاً وإبداعاً في عملية الاحتجاج.

٩ في هذا السياق لا بد من توضيح أن بعض الأهالي عبّر عن استيائه من ممارسات بعض المتضامنين، كما انتقد ناشطون ومثقفون ما يسمونه السياحة السياسية لكثير من المتضامنين وغياب الأيديولوجيا السياسية عند معظمهم.

١٠ وهذا يكثر في الإعلام الغربي وبين المتضامنين الأجانب ولدى عدد غير قليل من الفلسطينيين.

١١ بشأن النماذج لهذه القراءات الخطية، انظر: قمصية، مصدر سبق ذكره؛ باسم التميمي، "المقاومة اللاعنافية في فلسطين: ١٩٦٧ - ١٩٩٣" (فلسطين، الخليل: المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، ٢٠٠٧)؛

Mary Elisabeth King, *A Quiet Revolution: The First Palestinian Intifada and Nonviolent Resistance* (New York: Nation Books, 2007).

١٢ لسنا في صدد تقويم صحة مجادلة كهذه، لكن من الواضح أن هناك سيطرة لهذه النظرة، فقد ظهرت في أكثر من حوار مع الناشطين إلى درجة أن بعضهم رفض إطلاق تسمية انتفاضة على ما حدث سنة ٢٠٠٠، مفضلاً تعبير احتجاجات مسلحة. مقابلة مع مجموعة ناشطين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٣ في حوار طويل مع بعض الشباب المشاركين في تظاهرة على حاجز قلندية تضامناً مع الأسرى، كان بعضهم يجادل في أن ما يحدث اليوم هو أشبه بالانتفاضة الأولى، من خلال التظاهرات التي تقام على الحواجز واستخدام الحجارة كأداة نضالية. فقد ظهرت عملية محاكاة الانتفاضة الأولى بالنشابه في شكل الاحتجاج من دون التفكير في السياق الأوسع وأشكال النضال وأهدافه التي أنتجت تلك الانتفاضة. حوار على هامش التظاهرة، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٤ من الضروري هنا توضيح أن كثيرين من الناشطين تبَنوا وجهة نظر المتضامنين، أو الناشطين اليساريين الإسرائيليين، بالدفع نحو استخدام القانون الإسرائيلي في القضايا المحلية، كما في حالة بلعين أو النبي صالح، عندما قام بعضهم برفع القضايا. ويبدو أن فهم رفض إعطاء

شرعية للقانون الاستعماري غائب عن هؤلاء المتضامنين، مع أن بعضهم يعمل بنوايا حسنة من منطلق حقوقي إنساني، من دون أن يفهم البعد التحرري الوطني القائم على إسقاط بنية الاستعمار بما فيه من منظومة قانونية، أي أن هناك نزعة إلى التعامل مع الحالة الفلسطينية من منظور الحقوق المدنية، كأن دولة الاحتلال هي دولة ديمقراطية وشرعية، وهذا يوضح غياب الوعي بطبيعة المشروع الاستعماري الإحلالي، وغياب فهم البعد التحرري الوطني. وبالمنطق ذاته وجه عدد من الناشطين نقداً عندما احتكم الشباب الذين بنوا قرية باب الشمس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد قرار هدم القرية.

١٥ في إحدى الأوراق التي قدمها أحد الناشطين الإسرائيليين في مؤتمر بلعين (٢٠٠٨) كان واضحاً أن هناك تمجيداً لغياب الأيديولوجيا في حالة التضامن مع بلعين، على عكس بعض المحاولات للالتقاء بين بعض فصائل منظمة التحرير في السبعينيات وبين تيارات مناهضة للصهيونية على أسس فكرية وبرامج سياسية محددة، وهي تفكيك بنية الاستعمار وبناء مجتمع جديد.

١٦ في مقابلات متعددة في الفترة من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ إلى حزيران / يونيو ٢٠١٢، كرر الناشطون تمجيد بدايات العمل النضالي ضد الجدار، واشتكوا من ضعف المشاركة الشعبية في الفترة الأخيرة وصعوبة إشراك الناس في نشاطات دائمة الطابع.

١٧ من خلال المقابلات مع عدد من الناشطين في لجان المقاومة الشعبية السلمية، برز جلياً التركيز على وصف النجاحات الإعلامية، أي نقل الصورة إلى الخارج وإظهار مأساة الفلسطيني باعتباره ضحية السياسات الاحتلالية.

١٨ Rania Jawad, "Staging Resistance in Bil'in: The Performance of Violence in a Palestinian Village", *The Drama Review*, vol 55, no. 4 (Winter 2011), pp. 128- 143.

١٩ يتبين من خلال الحوارات مع الناشطين سعيهم لمحاولة إثبات أنهم لاعنفون، باعتبار أن هذا أحد العناصر الأساسية في جلب التعاطف الدولي. ونرى ذلك كثيراً في الكتابات الصحافية الغربية عن النضالات في تلك القرى من خلال الحديث عن اللاعنف، أو البحث عن غاندي الفلسطيني.

٢٠ في العام الماضي، أنشئت اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، وهي تضم ناشطين من مختلف التجمعات والخلفيات التنظيمية، وتسعى لتوسيع دائرة العمل الشعبي في الأراضي المحتلة.

٢١ يظهر مدى الحنق بين الناشطين لعدم قدرتهم على منع البضائع الإسرائيلية من الوصول إلى الأسواق المحلية الفلسطينية، ولتواطؤ السلطة (المجبرة بحسب اتفاق باريس الاقتصادي على فتح الأسواق الفلسطينية أمام البضائع الإسرائيلية) وأصحاب رأس المال في مشروع إغراق السوق بالبضائع الإسرائيلية. إذ يوضح أحد الناشطين أنهم كانوا يتظاهرون عند السوق التجارية الاستيطانية، وفي الوقت نفسه كان أهم رجل أعمال فلسطيني يزور سوقاً أخرى يملكها رأسمالي صهيوني ويستضيفه في بيته. وفي المقابل يؤكد الناشط أن السلطة هي التي تحمي سيارات البضائع الإسرائيلية التي تصل إلى أسواقنا، وهو ما يفسر فشل كل محاولات المقاطعة لتلك البضائع.

٢٢ يقول أحد الناشطين إن الإعلام المحلي يتجاهل النشاطات في القرى، في حين يظهر بشكل لافت في حال قرر أحد قياديين السلطة الحضور "ليستعرض أمام الكاميرات". مقابلة في نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

٢٣ بشأن برنامج "فتح" وترشيحها محمود عباس في سنة ٢٠٠٥، انظر:

<http://president.ps/general.aspx?id=43>

٢٤ يُجمع الناشطون على أن الأحزاب السياسية لا تشارك في العمل النضالي، وإنما يشارك فيه بعض أفرادها بشكل مستقل عن أي قرار حزبي. إلى ذلك يحاول بعض الناشطين الحديث عن نفسه كمستقل لا يحمل لونا سياسياً، ويعتبر البعض الآخر الأمر إيجابياً في غياب الفصائلية في النضالات المحلية.

٢٥ انظر: خطاب محمود عباس في المؤتمر السادس لحركة "فتح"، برنامج حركة "فتح"، آب / أغسطس ٢٠٠٩.

٢٦ Ramzy Baroud, "The Different Faces of Popular Resistance," *Ma'an*, November 2, 2012, <http://maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=533191> [accessed November 2012].

٢٧ بشأن هذه النقطة يؤكد عدد كبير من الناشطين أن اللجان الشعبية والشباب القيمين على المقاومة الشعبية اليوم تلقوا في السابق دعماً من السلطة، وتحديداً من حكومة سلام فياض. وعلى الرغم من غياب وثائق تدعم هذا الادعاء، فإنه لا يمكن الشك فيه، إذ إنه من الواضح أن ناشطي المقاومة الشعبية اليوم ليس لهم مصادر دعم، وبالتالي من الممكن بصورة كبيرة أن جزءاً من النشاطات كانت تموله السلطة مباشرة، أو من خلال مؤسساتها.

٢٨ انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://pacbi.org/atemplate.php?id=38>

٢٩ انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.bdsmovement.net/call#Arabic:P>

٣٠ لم تكن المقارنة بالأبارتهايد ابتداءً جديداً، وإنما وجدت مجموعة من الدراسات في هذا الصدد، غير أن الاستخدام هذه المرة ارتبط بوضوح الممارسات الاحتلالية على الأرض وهزيمة نظام الأبارتهايد منذ سنة ١٩٩٤، إضافة إلى أن المبادرة الفلسطينية بنت نموذج المقاومة على نموذج مقاطعة نظام الأبارتهايد الذي أثبت فعاليته كاستراتيجية لإسقاط الشرعية عن نظام العنصري.

٣١ نص اتفاق أوسلو، ضمن الرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين، على "تطبيع الحياة"، بما معناه جعل الحياة "طبيعية" وقبول الاحتلال وعدم العمل ضده. هذه الحياة "الطبيعية" التي تُعدّ في تناقض تام مع الواقع غير الطبيعي للاحتلال والتمييز العنصري والتطهير العرقي، هي الطريق التي اعتمدت لـ "مد جسور الثقة" وبرامج التطبيع من "شعب إلى شعب" و"دعم جهود السلام". وقد وصل الأمر عند كثير من الداعمين الدوليين إلى وضع شروط، منها وجود إسرائيلي ونشاطات مشتركة من أجل منح المؤسسات الفلسطينية أي دعم.

"Letters Exchanged between PLO Chairman Arafat, Israeli Prime Minister Rabin, and Norwegian Foreign Minister Holst, Tunis and Jerusalem, 9 September 1993," in *The Palestinian - Israeli Peace Agreement: A Documentary Record* (Washington, D.C.:

Institute for Palestine Studies, 1993), p. 128.

٣٢ تعرّف الحملة التطبيع بأنه "المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصاً للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفراداً كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويُستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تُعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما يُستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء، أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي.

في التالي بعض المجالات والأنشطة التي ينطبق عليها التعريف السابق:

١- إقامة أي نشاط أو مشروع يهدف لتحقيق "السلام" من دون الاتفاق على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي وشروط العدالة.

٢- إقامة أي نشاط أو مشروع، يدعو له طرف ثالث أو يفرضه على الطرف الفلسطيني/ العربي، يساوي بين "الطرفين"، الإسرائيلي والفلسطيني (أو العربي)، في المسؤولية عن الصراع، أو يدعي أن السلام بينهما يتحقق عبر التفاهم والحوار وزيادة أشكال التعاون بينهما، بمعزل عن تحقيق العدالة.

٣- إقامة أي مشروع يغطي أو يميّع وضع الشعب الفلسطيني كضحية للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي، أو يحاول إعادة قراءة تاريخ الصراع بحيث يقدم الرواية الصهيونية كريدف أو مواز للرواية الفلسطينية عن جذور الصراع وحقائق الاقتلاع والتهجير.

٤- إقامة أي مشروع يرفض أو يميّع أو يتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وخاصة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، عبر الترويج لما يطلق عليه "النظرة للمستقبل" وتجاوز تاريخ الصراع.

٥- مشاركة عرب أو فلسطينيين، مؤسسات أو أفراداً، في أي مشروع أو نشاط يقام داخل إسرائيل أو في الخارج مدعوم من أو بالشراكة مع مؤسسة إسرائيلية لا تقرر علناً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تتلقى دعماً أو تمويلاً (جزئياً أو كلياً) من الحكومة الإسرائيلية، كمهرجانات السينما ومعارض تقنية المعلومات وغيرها.

(الحقوق الفلسطينية فيما سبق تعني الحق في تقرير المصير، بما فيه حق اللاجئين في العودة والتعويض طبقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤، وكافة القرارات المتعلقة بعروبة القدس، وعدم شرعية الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتهجير السكان بالقوة وتغيير الجغرافيا والديموغرافيا).

انظر: <http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50>

٣٣ قد يكون أهم المشاريع المحلية لحملة المقاطعة هو مؤتمر المقاطعة في بيت لحم، الذي حضره نحو ٧٠٠ شخص من الناشطين وقادة المؤسسات الجماهيرية والنقابات والاتحادات المهنية، وهو ما يبين الجهود الكبيرة من التشبيك والحوارات والنقاشات فيما يتعلق بمفاهيم المقاطعة التي بُذلت خلال ستة أشهر سبقت المؤتمر (وفق المنظمين). وقد نجم عنه مجموعة من الخطط والأهداف الاستراتيجية للمرحلة المقبلة في مختلف القطاعات. انظر:

<http://www.bdsmovement.net/2013/report-fourth-national-bds-conference-11080>

٣٤ ورقة علاء العزة في المؤتمر السنوي الـ ١٧ لمؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٣٥ في كثير من الأحيان حاول الناشطون في هذه المجموعات إبعاد صفة الانتماء الحزبي والتركيز على فكرة الاستقلالية، وهذا ينطبق على وصفهم حراكمهم بالمستقل.

٣٦ عن الحراك الشبابي في فلسطين، انظر: طارق خميس والحارث ريان، "القصة الكاملة للحركات الشبابية"، الجزآن الأول والثاني. انظر:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=90461> = ٩٠٤٦١ (تاريخ النشر: ٢٠١٢/٤/٣):

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=90890> = ٩٠٨٩٠ (تاريخ النشر: ٢٠١٢/٤/٢٢)

٣٧ يتنادر الشباب المشاركون، عادة، بفكرة الفارق بين المشاركة الحقيقية والمشاركة الافتراضية، ويذكر أحدهم أن في إحدى الدعوات إلى التظاهر على الفاييس بوك كان عدد من أشاروا إلى حضورهم يتجاوز ٢٠٠ شخص، وفي التظاهرة على أرض الواقع لم يتجاوز العدد ٣٠ شخصاً.

٣٨ عن زيارة موفاز والقمع الذي تعرضت له التظاهرات الشبابية، انظر الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=92692>

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(تقارير مختارة - ٦)

الاتحاد الأوروبي والمستوطنات الإسرائيلية

من الدعم إلى قرار المقاطعة

٥ دولارات

٩٢ صفحة